



العدد: ٨٤٩٨/٧/٤

التاريخ: ٩ / ٤ / ٢٠١٤

إلى/الوزارات كافة
الجهات غير المرتبطة بوزارة
المحافظات كافة
م/ إجراءات تنفيذ العقود

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها

نرفق لكم طياً كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية ذي العدد (ق/٢٧/٣/٢٠٤٦٢) في
٢٠١٣/٨/٢٠ وقرار مجلس الوزراء رقم (٣٤١) لسنة ٢٠١٢ .

للتفضل بالاطلاع والعمل بموجبه....مع التقدير

المرافقات:-

- كتاب الأمانة العامة المشار اليه اعلاه

- قرار مجلس الوزراء المشار اليه اعلاه

أ.د. علي يوسف الشكري
وزير التخطيط
٢٠١٤/٤/٧

سالي ليه الوزير المحترم

بالتقدير

د. ك. ك.

٧/٤/١٤

نسخة منه الى
مجلس الوزراء/مكتب كونه السيد رئيس الوزراء/للتفضل بالاطلاع/مع التقدير.
مجلس النواب/مكتب السيد رئيس المجلس/للتفضل بالاطلاع/مع التقدير.
مجلس القضاء الاعلى/مكتب السيد رئيس المجلس/للتفضل بالاطلاع/مع التقدير.
مكتب معالي السيد الوزير المحترم/للتفضل بالاطلاع/مع التقدير.
مكتب المفتش العام/للتفضل بالاطلاع مع التقدير.
اجهزة ومراكز الوزارة/لنفس الغرض اعلاه/مع التقدير.
قسم العقود/لنفس الغرض اعلاه/مع التقدير.
قسم الاستشارات والتدريب / للحفظ
للاستفسار: E-mail : contract.dp40@mop.gov.iq
م.مروءة/٧٢٤



(بوهدتا لهی عیراق)

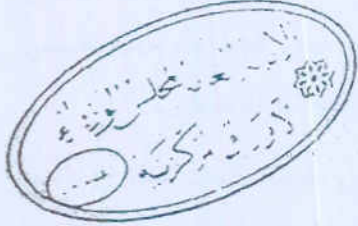
الدائرة القانونية

(علی)

٢٥٤٦٢

العدد: ق/٢٧٣/٢٠١٣

التاريخ: ٢٠١٣/٨/٢٠



الوزارات كافة / كتب الوزير

الجهات غير المرتبطة بوزارة

المحافظات كافة / مكتب المحافظ

مكاتب المفتين من عموميين

الموضوع / اجراءات تنفيذ العقود

تعبئة طلبية

طرح في اجتماع الهيئة التنسيقية للمحافظات العديد من الملاحظات بخصوص تأخر تنفيذ عقود المقاولات وعقود التجهيز ضمن المدة المتفق عليها في العقود، أسباب تلك أو تكون المقاولين وبما يلي خلاصة ما ورد في الملاحظات المذكورة:

١. ان منح السلفة المقدمة للمقاولين أو المجهزين كثيراً ما يكون سبباً لتلك أو تلك المقاول وضباب لمواز الدولة ولمعالجة هذه الظاهرة يجب أن يكون ادراج السلفة المقدمة في حدود ضيقة وعند الضرورة لتقصير الالتزام التزاماً كلياً بالفقرة (١٤) من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لعام (٢٠١٣) مع التأكيد على تنفيذ احكام هذه السلفة وشروطها في شروط المناقصة أو الدعوة المباشرة، وذلك في المشاريع ذاتها الاهمية الكبيرة والتي تتطلب منح مثل هذه السلفة ومدة من ضمانات مصرفية معتبرة قانوناً.

٢. ان الاعتماد على اوطأ الأسعار في الاحالة دون الأخذ بنظر الاعتبار كفاءة الشركة أو المقاول واختصاصه واعماله المماثلة يؤدي إلى التعاقد مع شركات، أو مقاولين غير كفونين لتنفيذ المقاوله وبالتالي نكسر الجودا بهم في تنفيذ المشروع، لذا تؤكد على وجوب إنشاء لجان التحليل وسلطة الاحالة بالتحقق من كفاءة الشركة أو المقاول بكافة الوسائل وفقاً للقوانين والتعليمات الفاعلة بما في ذلك الاستعانة عند الضرر بمكاتب متخصصة لمعرفة كفاءة ومؤهلات واخذ من الشركات المتنافسة واعمالها المماثلة.





١٠. التأكيد على عدم جواز التنازل عن العقولة أو التخلي عن متعاقد آخر من الباطن (المادة ٨/١ رابعاً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل).
١١. لغرض تسهيل مرور البضائع والمواد المتعاقد عليها لتتخذ المشاريع العامة عبر المداخل الحدودية من خلال تبسيط الإجراءات الضريبية والكمركية فقد صادق مجلس الوزراء بقراره رقم (٢٢٣) لسنة ٢٠١٣ على توصيات اللجنة المشكلة لتبسيط الإجراءات المذكورة مما يقتضي الالتزام بالتوصيات المذكورة.
١٢. صدر قرار لجنة الشؤون الاقتصادية المرمم (س/ل/٢٩١) في ٢٠١٣/٧/١٦ تأكيداً لقرارها السابق المرمم (س/ل/١٨٥) في ٢٠١٣/٥/١٥ بشأن إيقاف النظر بطلبات زيادة تكلف الكلية ولوامر الفوار اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١ مع التأكيد على وزارة التخطيط بعدم إدراج المشاريع الاستثمارية ما لم تتضمن دراسات جدوى اقتصادية وغنية محدثة للتكلفة لتخصيها وجدول الكميات والأسعار. راجع من حصل وفقاً لما ورد أعلاه ... مع التقدير.

السيد المحافظ المحترم:

يرجى التفضل بالاطلاع والرجوع
 الى المعارة الادارية ومعاون التخليط
 والموازنة ومسح العقود لاجراء
 اللازم لصدور في حين التقدم
 مع التقدير

الأمين العام لمجلس الوزراء ومكتبه
 ٢٠١٣/٨/١١

١٢

مكتب رئيس الوزراء / للتفضل بالإطلاع ... مع التقدير.
 مطلق الصياغة الأعلى / مكتب رئيس مجلس / راجع التفضل بعطف المعامك المفتحة بقرون الامارات الحكومية بحسب
 له قانون النظام امانها بالتمسك به التمسك وفقاً لأحكام القانون والقانون المبرمة ... مع التقدير.
 - الامانة العامة لمجلس الوزراء / وزارة الشؤون / مع الأوامر الأهل مع التقدير.
 - الامانة العامة لمجلس الوزراء / وزارة الشؤون / إنسار ... ذلك المسند (د/ت/٣٠٠٠)
 التاريخ في ١٤/٨/١٥
 مع التقدير

قرار

مجلس الوزراء

رقم (٣٤١) لسنة ٢٠١٢

قرر مجلس الوزراء بجلسته الاعتيادية الثانية والأربعين المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٥ . الموافقة على ما يأتي : ..

اقرار توصية اللجنة الوزارية للإعمار والخدمات بشأن طلب وزارة البلديات والأشغال العامة بموجب كتابها ذي العدد : (ج م/٢٦٢٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٦/٢٧ ، وإستثناء جميع المشاريع الخدمية والتنموية للوزارات والمؤسسات كلفة من قيد الاستلام ، وأحكام تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة (المادة ٣/الفقرة/أولاً، هـ، و) والإكتفاء بالموافقة الأولية التحريرية الرسمية من الجهات صاحبة الشأن والمباشرة بالمشروع .

مجلس الوزراء
القطر
٢٠١٢/٩/٢٦


على محمد بن اسماعيل

الأمين العام لمجلس الوزراء وكالة

٢٠١٢/٩/٢٦